أكاديميون بجامعة عدن ينتفضون ضد التعسف في إصدار قرارات تعيينهم

«الأمناء» علاء عادل حنش :

طالبت اللجنة التنسيقية للمنتدبين والمعينين أكاديميًا في جامعة عدن بضرورة الإسراع في إصدار قرارات التعيين الخاصة بهم، معبرين عن رفضهم الكامل على تطبيق أي معايير عليهم، في إشارة واضحة إلى مقارنتهم فيمن سبقهم من المنتدبين.

وأكدت اللجنة أن رئاسة جامعة عدن تمارس المماطلة في متابعة التعزيز المالي.

جاء ذلك خلال الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها اللجنة التنسيقية للمنتدبين والمعينين أكاديميًا أمس الأول في ساحة ديوان جامعة عدن بمديرية خورمكسر في العاصمة عدن.

ورفع المحتجون الأكاديميون لافتات عديدة كُتب عليها (ثورة منتدب.. بالعزيمة والإصرار سننتصر بثورتنا ضد هوامير الفساد)، وأخرى كُتب عليها (ثورة معاناة أكاديمي أفنى شبابه في خدمة التعليم العالي والجامعة والمجتمع).

وطالب المحتجون الجامعيون بضرورة منح المنتدبين والمعينين أكاديميًا حقوقهم كـ«احترام لدماء الشهداء الذين وقفوا ضد عصابة الظلم والجهل»- حد وصفهم.

وقال الأكاديمي صالح قاسم عبد الله، وهو منتدب في كلية الهندسة بعدن، وقبلها كان في كلية الآداب منذُ ثلاثة وعشرين عامًا (أي منذ عام 1996م وحتى اللحظة): «إن كثيرًا من المنتدبين الذين يحملون على عاتقهم مهمة التدريس والجانب التربوي والأكاديمي والتطبيقي والتطوير والتأهيل، يعانون من عدم اعتماد التعزيز المالي، وهم في (محلّك سر)».

وأضاف صالح: «هناك معيدون ومنتدبون عيّنوا وهم لهم سنتين أو ثلاث، فيما نحن لنا سنوات نكدّ ونتعب ولم نلقَ ذلك التعيين الذي طال انتظاره، بل إننا لم نصل إلى أن نكون أعضاءً في هيئة التدريس رغم كل ما نبذله».

وتابع: «من المفترض أن تكون جامعة عدن نموذجًا يحتذي به، لكن للأسف لم يحدث ذلك».

وعن المطالب التي خرجوا لأجلها، أكد صالح أنهُ يجب أن ينضموّا إلى الموازنة المالية للدولة لعام 2019م، بالإضافة إلى صرف حقوقهم كاملةً، وأن لا يكونوا معينين إداريًا وأكاديميًا فقط، بل وماليًا أيضا، حد وصفه.

واستطرد: «المنتدبون في جامعة عدن يشكلّون جزءًا كبيرًا من الهيئة التدريسية في الجامعة، وتصل نسبتهم إلى أكثر من 50%».

وطالب صالح، الرئيس عبد ربه منصور هادي، ورئيس الوزراء معين عبد الملك، ورئاسة جامعة عدن ممثلة برئيسها د. ناصر الخضر لصور، وكافة الجهات المعنية بضرورة تلبية مطالبهم بأسرع وقت.

من جانبه، أكد المنتدب إلى جامعة عدن منذ عام 2015م علي حسن محمد، أن وقفتهم اليوم (أمس الأول) بغرض شيئين أساسيين، أولهما بأن «هناك منتدبون عينوا ولم يتم تعزيزهم ماليًا، وثانيهما أنه جرى تقسيم المنتدبين إلى قسمين، فهناك منتدبون يريدون تطبيق المعايير عليهم، وهناك منتدبون لم تُطبق عليهم هذه المعايير، فنطالب بالإنصاف والعدل».

وقال: «أغلب موظفي الجامعة الميدانيين هم من المنتدبين الذين أفنوا حياتهم في العمل بالجامعة، ومع ذلك فالجامعة، وللأسف الشديد، لا تعطيهم أي تقدير أو شأن».

وطالب حسن رئيس الوزراء بضرورة النظر إلى وضع جامعة عدن، التي أصبح وضعها صعبًا للغاية، لا سيما وأنها تعتمد على المنتدبين في حين لا تعطيهم حقهم - حد تعبيره.

وكان المنتدبون والمعينون أكاديميًا نفذوا عدداً من الوقفات الاحتجاجية قبل أشهر للمطالبة بالنظر في قضاياهم، غير أن الحكومة ورئاسة الجامعة لم تحرك ساكنًا حيال ذلك.

كيف تغذي إيرادات «مأرب» الحرب خارج إطار الدولة؟

«العرادة» ونهب إيرادات «مأرب»

«الأمناء» تقرير خاص:

في هذا التقرير نسلط الضوء على واحدة من اقتصاديات الحرب التي تحدث عنها تقرير فريق الخبراء التابع للجنة العقوبات في مجلس الأمن الدولي بخصوص اليمن.

إيرادات محافظة النفط والغاز التي أحالها الإخوان إلى إقطاعية خاصة لم تجد طريقها إلى البنك المركزي اليمن فيما وجدت طريقها إلى شوارع تركيا.

الحسنة الكارثة

4 سنوات مضت منذ أحال سلطان العرادة محافظ مأرب البنك المركزي في المحافظة إلى صندوق خاص بسلطنته التي تدار فيما يمكن وصفه أي شيء إلا محافظة في دولة.

يحسب للعرادة أنه جعل البنك المركزي في مأرب أول فرع يخرج عن سيطرة البنك المركزي اليمني في صنعاء أثناء سيطرة الحوثيين على البنك بقيامه بتعيين مدير جديد لفرع البنك وتوقيف ارتباط الفرع بالسويفت لكن الحسنة الوحيدة تحولت إلى مرتع فساد مهول يمارسه العرادة دون رقيب أو حسيب على حساب شعب.

تقول التقارير أن إيرادات محافظة مأرب الشهرية من عائدات النفط والغاز تتجاوز 17 مليار ريال كل ريال في هذا المبلغ لا يجد طريقا إلى البنك المركزي اليمني في عدن، فإلى أين تذهب المليارات السبعة عشر في الوقت الذي تقول السلطات السعودية أنها من تمول إنشاء مطار في المحافظة وتمول كذلك مشروع الصرف الصحي؟

وفقا لمصادر إعلامية في مأرب فإن إيرادات مأرب لم تستفد منها المحافظة بشيء ولا تمول أية مشاريع للبنية التحتية، لا طرق ولا كهرباء ولا مياه ولا مطار؛ لكن شركة صرافة خاصة «الخضر» باتت تدير هذا المبلغ وتضارب به في السوق السوداء وفقاً لتوجيهات العرادة، كما تتولى بيع وشراء الغاز والنفط وتعد الوسيط بين سلطات مأرب الإخوانية الخارجة عن الجمهورية وسلطات المليشيا الحوثية.

مليارات مأرب تجد طريقها بتوجيهات نائب الرئيس ووزير الدفاع المقدشي نحو قطر وتركيا حيث يتم استثمارها بعناية لكنها لا تجد طريقها إلى البنك المركزي في عدن بأية حال من الأحوال.

ووفقاً لتقرير خبراء لجنة العقوبات الأممية بخصوص اليمن، فقد قال أن محافظ البنك المركزي اليمني محمد زمام أبلغ اللجنة أن فرع البنك في مأرب يواصل العمل خارج نطاق سيطرة الحكومة، الفريق ذاته نقل في نفس التقرير عن العرادة قوله أن فرع البنك في مأرب مرتبط إدارياً بفرع عدن، ولكن شروط وضمانات عمل البنك المركزي كبنك وطني لليمن لم تتحقق بعد، وهذا ما يؤكد أن إيرادات محافظة النفط والغاز مأرب لا تعرف طريقا إلى البنك المركزي اليمني، فيما تجد طريقها إلى أي مكان آخر، وبحسب التقرير قال العرادة أنها تستخدم لتوفير العديد من الخدمات العامة بالإضافة إلى الرواتب وحصص الإعاشة لقوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية.

اقتصاديات حرب

ووفقاً للبيانات الرسمية، يتحكم العرادة وحزبه بموارد إنتاج 2150 طن من الغاز قيمته السنوية 65 مليار و790 مليون ريال، اضافة إلى الإيرادات الضريبية إلى جانب إيرادات 11 ألف برميل من النفط يومياً، تكرر بمصفاه مأرب، وتباع في السوق المحلية وهذا غير الإيرادات الجمركية والزكوية، والرسوم الخدمية، ما يقود إلى قناعة راسخة أنه لا فساد يضاهي فساد الإخوان إلا فساد الحوثيين، فخلال أربع سنوات تحول العرادة إلى واحد من أكبر مستثمري الحديد الصلب والسياحة في تركيا.

وهو ما أشار إليه تقرير لجنة الخبراء بالقول أن اقتصادات حرب هامة برزت في البلاد، إذ الحكومة الشرعية المحلية وجماعة الحوثيين والميليشيات الأخرى تحصل الإيرادات في المناطق التابعة لها.